

سجلات متصاعدة في تونس بسبب مشروع اتفاقية مع قطر

● تونس - رفع مشروع اتفاقية حول تشكيل صندوق قطري للتنمية في تونس من منسوب التوتر على الساحة السياسية في البلاد التي تشهد أصلا أزمة سياسية ودستورية حادة.

ويواجه مشروع الاتفاقية الذي تدافع عنه حركة النهضة الإسلامية وحلفاؤها في البرلمان معارضة شرسة من قبل خصومها الذين حذروا من تداعيات المصادقة عليه.

ففيما اختارت كتلة الحزب الدستوري الحر المعارضة بقيادة عبير موسى (16 نائبا من أصل 217) الاعتصام داخل المجلس النيابي لتعطيل عملية تمرير هذا المشروع، وجهت أحزاب سياسية معارضة اتهامات للنهضة باستغلال الوضع الصحي الصعب الذي تعرفه تونس من أجل تمرير أجنداتها.

وقالت تلك الأحزاب على لسان قياداتها إن النهضة التي تقود الائتلاف الداعم للحكومة تسعى لتمرير "اتفاقية مشبوهة وتمس من سيادة الوطنية للبلاد".

ووجه النائب البرلماني عن حركة الشعب زهير المغراوي اتهامات لحركة النهضة ببيع تونس إلى قطر من خلال الإصرار على تمرير الاتفاقية.

واعتبر المغراوي في تصريحات لإذاعة محلية أن "الاتفاقية لا تخدم تونس، بل تخدم فقط حركة النهضة التي تعاني في ظل ظروف إقليمية جديدة، حيث إنها تريد أن تحسن علاقة جماعة الإخوان الدولية مع دولة قطر التي تقاربت مع مصر والسعودية في الأشهر الأخيرة، وذلك على حساب تونس".

ويقول مراقبون إن قطر تستثمر في الأزمة التونسية بشكل مدروس من خلال علاقاتها الوثيقة بالنهضة وزعيمها راشد الغنوشي الذي فتح أبواب البلاد على مصراعيها لتمرير أجندات قطر والإخوان.

ونفذ نواب من الحزب الدستوري الحر حركة احتجاجية داخل قاعة الجلسات في البرلمان، وذلك قبل بدء التصويت على الاتفاقية التونسية - القطرية.

وطالبت رئيسة كتلة الدستوري الحر بالبرلمان عبير موسى بإلغاء النقطة المبرجة في الجلسة العامة للبرلمان المتعلقة بالمصادقة على الاتفاقية مع قطر، والتي اعتبرتها اتفاقية ببيع بموجبها الإخوان تونس لقطر.

ووصفت موسى بنود الاتفاقية بـ"الاحتلال المفضوح للدولة التونسية، وضرب استقلال قرارها الوطني، ومحو سيادتها على ترابها".

وأكدت في مقطع فيديو صورتته داخل مجلس النواب وبيته على صفحاتها في فيسبوك أنها "ترفض

رفض الدببية تعيين وزير للدفاع يفاقم خلافه مع المنفي

رئيس حكومة الوحدة الليبية يؤكد اختصاصه بتسمية وزير الدفاع



تكريس مزيد من التنافر بين الدببية والمنفي

والعتاد لمواجهة الأعداء والمساهمة في استتباب الأمن".

وتعتبر اللجنة 5+5 التي دعت إلى ضرورة تعيين وزير للدفاع الجهة الأكثر نجاحا في تحقيق أهدافها منذ إبرامها الاتفاق العسكري في الثالث والعشرين من أكتوبر الماضي، وتحولها إلى نموذج جيد للتوافق بين الليبيين.

غير أن جهودها لمعالجة العديد من الملفات باتت تصطدم بغياب الإرادة الفعلية لدى السلطات التنفيذية منذ توحيدها في مارس الماضي، خاصة في ما يتعلق برحيل القوات الأجنبية والمرتبطة وتكثيف الميليشيات وفتح الطريق الساحلية والعمل على توحيد المؤسسة العسكرية.

ويرجع مراقبون محاولة إفشال اللجنة العسكرية المشتركة إلى التجاذبات الحاصلة في غرب البلاد سواء في المجلس الرئاسي أو الحكومة، وتحول العنصر التركي إلى جهة تأثير عملي على مجريات الأحداث، ما جعل قيادة الجيش في شرق البلاد تتهمه بإخضاع المنطقة الغربية إلى احتلال مباشر، مشيرة إلى أن أجواء الحرب لا تزال تلقي بظلالها على البلاد نتيجة غياب الإرادة الحقيقية لطي صفحة الماضي لتسليما من قبل قوى الإسلام السياسي وأمراء الحرب واللوبي التركي المتغلغل في مفاصل الدولة.

يُنذر رفض رئيس حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة في ليبيا عبد الحميد الدببية تعيين وزير للدفاع بمفاصلة خلافاته مع رئيس المجلس الرئاسي محمد المنفي الذي دعاه في وقت سابق إلى اجتماع الأحد من أجل حسم المسألة.

الحبيب الأسود

● تونس - أعلن رئيس حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة في ليبيا عبد الحميد الدببية رفضه طلب المجلس الرئاسي بقيادة محمد المنفي بالإسراع في تسمية وزير للدفاع دون تأخير ما يفاقم الخلاف بين الطرفين.

وقال الدببية في خطاب توجه به إلى المجلس الرئاسي إنه "بالإشارة إلى خطابكم المعنون 'دعوة اجتماع' الوارد إلينا بشأن حضور الاجتماع المزمع عقده الأحد لأجل التشاور بشأن تسمية وزير الدفاع، وبالعودة إلى نتائج مخرجات الحوار السياسي بخصوص تسمية الوزراء والجهة الموكلة بذلك، نرفق إليكم الباب الخاص بالسلطة التنفيذية الموحدة الوارد بخارطة الطريق الصادرة عن ملتقى الحوار السياسي الليبي والذي يوضح اختصاصات رئيس حكومة الوحدة الوطنية في تسمية الوزراء والكلاء ودور المجلس الرئاسي في ذلك".

وجاء خطاب الدببية إثر دعوته من قبل المجلس الرئاسي لحضور اجتماع الأحد للتشاور بشأن تعيين وزير للدفاع وحسم المسألة نهائيا.

وحقبة الدفاع في حكومة الوحدة هي من حصص إقليم فزان، لكن الدببية أكد في جلسة نيل الثقة من البرلمان في مدينة سرت أن عدم تعيين من يشرف عليها يعود إلى عدم وجود توافقات داخلية على شخصية بعينها، وكذلك إلى ضغوط وتجاهبات دولية.

وفي أول خطوة في هذا الاتجاه طلب المجلس الرئاسي من رئيس حكومة الوحدة الوطنية، حضور اجتماع يوم الأحد المقبل لأجل التشاور في مسألة تسمية وزير للدفاع.

وبحسب خطاب الرئاسي الموجه للدببية، فإنه في حال عدم الحضور سيخضع المجلس قرارا بتسمية وزير للدفاع، وإحالتة إلى مجلس النواب للتصويت عليه.

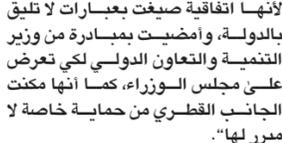
كما استعرض مجلس النواب في جلسة الثلاثاء خطاب لجنة 5+5 العسكرية والتي تطالب من خلال المجلس بتعيين وزير للدفاع، وعدم صرف ميزانية وزارة الدفاع إلا بعد تعيين وزير لها.

وكان مجلس النواب علق جلسته التي كان من المنتظر أن تشهد حضور رئيس الحكومة وفريقه الوزاري للإثنين القادم، حيث سيتم خلالها مناقشة البنود متار



زهير المغراوي

الاتفاقية لا تخدم تونس، بل تخدم فقط حركة النهضة



عبير موسى

بنود الاتفاقية تمثل اختلالا مفضوحا للدولة التونسية

وأضاف كرشيد في تدوينة على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك أنه "عارض هذه الاتفاقية ولا زلت أعارضها لأنها اتفاقية صيغت بمباراة لا تلحق بالذلة، وأمضت بمبادرة من وزير التنمية والتعاون الدولي لكي تعرض على مجلس الوزراء، كما أنها مكنت الجانب القطري من حماية خاصة لا مبرر لها".

وتابع "فضلا عن تمريرها الآن بالمغالبة في ظل إجراءات خاصة لا تسمح بتمريرها وكذلك في وضع لا يستحق مزيدا من إثارة الغبار في ساحة مليئة به، وفي ظروف صحية عصبية لم تشهدها بلادنا من قبل، هذه الاتفاقية لن تمر وستنصدي لها كما فعلنا سابقا".

وطالب كرشيد رئيس الجمهورية قيس سعيد ورئيس الحكومة هشام المشيشي "بسحب هذه الاتفاقية لأنها اتفاقية مبيتة في كل الأحوال بصيغتها الحالية".

وكانت المحكمة الابتدائية قضت الثلاثاء ببطالان الدعوى المقدمة من موسى ضد قرار مكتب مجلس النواب واتهامه بالتدليس، بسبب برمجة الجلسة التي تنظر في اتفاقية بين تونس وصندوق قطر للتنمية.

الانتخابات تُحدث شرخا في فيدرالية اليسار الديمقراطي المغربية

ولوجستيك ومرشحي للفيدرالية في الدوائر البرلمانية ووكيلات اللوائح الجهورية.

وأكدت لويز أن "نبيلة منيب كانت دائما تحت اتهام الاستفراء بالقرار داخل الحزب، لذلك فضغظها اليوم من أجل عدم الدخول في غمار الانتخابات مع الأحزاب اليسارية الثلاثة سيعقب شرح التوتر داخل الحزب ومن المتوقع خروج أصوات تستنكر هذا القرار".

وتتهم قيادات مناهضة لسياسة منيب بالقيام بخطوات غير محسوبة سياسيا والتسبب في صدامات مع قيادات أخرى ستؤثر على صورة الحزب والفيدرالية، بما قد يتسبب في تفجير فيدرالية اليسار من الداخل، وتعطيل مشروع دخول الأحزاب السياسية الثلاثة للانتخابات بشكل موحد.

وفي اجتماع بين قيادات الأحزاب الثلاثة، دافعت منيب على الدخول إلى الانتخابات بشكل منفرد، وهو ما رفضه الأمناء العامون لكل من حزبي الطليعة الديمقراطي الاشتراكي والمؤتمر الوطني الاتحادي، مقترحين وضع ترشيحات مشتركة كما جرى العمل به داخل فيدرالية اليسار الديمقراطي منذ سنين.

تقدمت به إلى وزارة الداخلية منذ أكثر من أسبوعين لتأليف تحالف انتخابي للدخول إلى الانتخابات القادمة بشكل موحد.

ويرى مراقبون أن الخطوة التي قام بها الحزب الاشتراكي الموحد ستكون لها انعكاسات على نتائج فيدرالية اليسار.

ويرى هؤلاء المراقبون أن قرار الحزب يعكس الجهود الرامية لتوحيد مكونات اليسار وتشكيل جبهة موحدة في الانتخابات المقبلة، ما سيزيد من الخلافات المستمرة بين قيادات وقواعد الأحزاب الثلاثة المكونة لفيدرالية اليسار الديمقراطي، وهي خلافات تندر بتفجير التحالف الذي استمر منذ العام 2014.

واعتبرت شريفة لويز الباحثة في العلوم السياسية أن "القرار الذي اتخذته قيادة حزب الاشتراكي الموحد، هي محاولة لدخول غمار المرحلة الانتخابية المقبلة باستراتيجية جديدة قد تنعكس على نتائج فيدرالية اليسار خاصة وأن توافقات الأحزاب السياسية وتحالفاتها في المخطات الانتخابية هدفا توحيد الجهود للخروج بحصيلة مرضية وهو ما يحول دون ذلك في حال تشتت الجهود".

محمد ماموني العلوي

● الرباط - تُنذر الخلافات التي هزت فيدرالية اليسار الديمقراطي في المغرب (تتألف من أحزاب المؤتمر الوطني الاتحادي والطليعة الديمقراطي الاشتراكي والحزب الاشتراكي الموحد) بعرقلة دخول الفيدرالية للانتخابات التشريعية والمحلية بشكل موحد.

وقرر الحزب الاشتراكي الموحد بقيادة نبيلة منيب الدخول في غمار هذه الاستحقاقات بشكل منفرد عن حزبي المؤتمر الوطني الاتحادي والطليعة الديمقراطي الاشتراكي.

وكانت نبيلة منيب قد سحبت الثلاثاء اسم حزبها من التصريح المشترك الذي كانت الأحزاب الثلاثة المشكلة لفيدرالية اليسار الديمقراطي قد



قرار منيب للدخول داخل الحزب وخارجه



شريفة لويز

قرار الحزب الاشتراكي الموحد سينعكس على نتائج فيدرالية اليسار

وعكس ما ذهب إليه بعض القيادات، أكد جمال العسكري، عضو المكتب السياسي للاشتراكي الموحد، أن قرار السحب اتخذته منيب بصفقتها آمنة عامة للحزب تنفيذا لقرارات هيئات الحزب التي من بينها المكتب السياسي الذي اتخذ القرار في آخر اجتماع الإثنين 28 يونيو الذي تم تخصيصه لهذه النقطة الوحيدة في جدول أعماله والذي استمر لحدود صياحة الثلاثاء.

وقالت مصادر من الحزب الاشتراكي الموحد، إن هناك رغبة لدى الأطراف الأخرى في عرقلة مرشحي الحزب للانتخابات المقبلة، وهو ما عطل الاتفاق على كل ما يتعلق بالانتخابات من برامج